AL-NAHRAIN JOURNAL OF LEGAL SCIENCE Vol.26 2024, pp. 236-249

AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW

ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

مجلة النهرين للعلوم القانونية العدد: خاص المجلد: ٢٦ تموز ٢٠٢٤

Received:6/1/2024 Accepted: 3/6/2024 Published: 1/7/2024

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

International problems in the territorial sea Iraq is an example

Asst. Inst. Mervat Ahmed **Asst. Inst. Abeer Nasser**

Summary

The problem of territorial waters is considered one of the overlapping problems in international law, because this problem raises its legal and technical importance and in the issue of using or exploiting the territorial waters of countries adjacent to each other, which indicates the importance of the rights of countries and the duties of each other in the way of using water in a way that does not harm or harm the countries. Neighboring .

This research sheds light on the issue of territorial waters and the legal problems it raises as a result of relations between countries and what results from these uses.

This research addresses the issue of cooperation between countries neighboring territorial waters through the international efforts they provide to achieve international cooperation between neighboring countries, through the efforts made by countries and the United Nations in order to reach a method of cooperation between countries in accordance with the system of international law.

المشاكل الدولية في البحر الإقليمي العراق نموذجاً

بحث تقدمت به

م. م ميرفت احمد م. م عبير ناصر

ملخص البحث

تعد مشكلة المياه الإقليمية ، من المشاكل المتداخلة في القانون الدولي وذلك لما تثيره هذه المشكلة بأهميتها القانونية والفنية وفي مسألة استخدام أو استغلال المياه الإقليمية للدول المحاذية بعضها لبعض بما يشير أهمية حقوق الدول وواجبات بعضها مع بعض في طريقة استخدام المياه على صيغة عدم أذية أو مضرة بالدول المجاورة .

هذا البحث يسلط الضوء على مسألة المياه الإقليمية وماتثيره من اشكاليات قانونية نتيجة العلاقات بين الدول وماينتج عن تلك الاستخدامات .ان هذا البحث يتناول مسألة التعاون بين الدول المجاورة للمياه الإقليمية من خلال الجهود الدولية التي تقدمها لتحقيق التعاون الدولي بين الدول المجاورة ، من خلال الجهود التي تبذلها الدول ومنظمة الأمم المتحدة في سبيل الوصول إلى طريقة تعاون بين الدول وفق نظام القانون الدولي.

مشكلة البحث

١-ماهي حصة العراق من شط العرب ؟

٢. هل ان الموارد المائية سهلة الاختراق في وضعنا الحالي ؟

٣. كيف تعامل العراق مع مسائلة تجاوز الكويت على ميناء ام قصر ؟

أهمية البحث :

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال ماتؤديه تلك الموارد من دور في حماية الأمن الداخلي في هذه الظروف الغير مستقرة وان السيطرة عليها سيساعد في تعزيز الأمن القومي

مبررات البحث :

محدودية الدراسات في العراق التي تتناول موضوع حقوق الدول على البحر الإقليمي في العراق ومانتج عنها من مشاكل أمنية وطريقة حمايتها بطريقة امنه فضلا عن أهمية تلك الحدود تحقيق الاستقرار الداخلي في العراق

منهجية البحث :.

سنعتمد في هذا البحث التحليلي في تحليل نصوص الاتفاقيات الخاصة بالبحر الإقليمي من اجل تحديد حقوق وواجبات الدول المطلة عليه الذي ارتاينا أنه الأنسب للبحث .

ومراعاة لما سبق في سبيل تقديم دراسة واضحة ومتوا

المقدمة

ان البحار والمحيطات والتي تغطي ثلثي الأرض أصبحت محط أنظار العالم في عصرنا هذا لما تحتويه من آفاق جديدة للثروة البروتينية والتي تسهم في توفير الغذاء لسكان العالم وقواعد القانون الدولي هي التي تحكم وتنظم العنصر البحري من إقليم الدولة عليه قانون البحار . ولقد أصبح هذا الفرع من فروع القانون الدولي العام يحتل أهمية كبرى لأنه ينظم البحار والتي تعتبر من أهم طرق المواصلات الدولية وكمصدر حيوي للثروات بمختلف أنواعها

وقد كانت ولا تزال المياه الإقليمية مشاكل متنوعة معقدة حيث تعتبر بمثابة تحديات دولية مختلفة. وقد تتأثر بعدة عوامل منها ما يتعلق بالحدود ومنها ما يتعلق بالموارد البحرية وقد كانت هناك عدة نزاعات بين العراق والكويت بخصوص منطقة شط العرب والحدود البحرية المشتركة ومنها السيطرة على مصب نهري دجلة والفرات في شط العرب والاي تمتلك أهمية استتراتيجية واقتصادبة كبيرة . وقد دعت الحاجة الى ترسيم الحدود بين العراق والكويت في الآونة الأخيرة للحيلولة دون تطور هذه النزاعات ، لكن سرعان ماقامت الكويت بأخذ حصة كبيرة من شط العرب واعتبارها جزء من بحرها الإقليمي حيث خالفت بذلك القضاء الدولي الذي لعب دوراً في تسوية النزاعات الدولية التي تنشأ بسبب ترسيم الحدود البحرية .

لذا سنبحث هذا الموضوع من خلال تقسيمه الى مبحثين حيث سنتاول في المبحث الأول (التعريف بالبحر الإقليمي وتميزه عن غيره من المفاهيم)، وفي المبحث الثاني نتناول (حقوق وواجبات الدولة المطلة على البحر الاقيمي والمشكلة الدولية فيه).

المبحث الأول

التعريف بالبحر الإقليمي وتميزه عن غيره من المفاهيم

يطلق مصطلح البحر الإقليمي على الجزء من البحر الذي يجاور إقليم كل دولة وتمتد إليه سيادتها . وقد ظهرمبدأ خضوعه لسيادة الدولة في القرون الوسطى واستقر في القرن السادس عشر. ويختلف البحر الإقليمي عن غيره من المفاهيم مثل المياه الإقليمية والجرف القاري .لذا سنقسم هذا المبحث الى مطلبين نتناول في المطلب الأول (تعريف البحر الاقيمي) ، وفي المبحث الثاني (تميزه عن غيره من المفاهيم).

الفرع الاول

تعريف البحر الإقليمي

هو الحزام البحري الملاصق للدولة الساحلية ويكون خارج الإقليم البري لها او مياهها الداخلية او الارخبيلية اذا كانت الدولة ارخبيلية .[1]يخضع البحر الإقليمي والحيز الجوي الذي يعلوه وباطن ارضه الى سيادة الدولة .[2]

وعرف ايضاً بأنه ((ذلك الجزء الذي يمتد بين إقليم الدولة واعالي البحار).[3]

وتكمن أهمية البحر الإقليمي من الناحية الامنية كمنطقة يمكن خلالها للدولة الساحلية أن تحافظ على سلامة إقليمها من اي اعتداء خارجي

[1] وعرفت اتفاقية الأمم المتحدة للبحار المياه الارخبيلية بأنها (التي تتكون من أرخبيل واخد او اكثر وقد تضم جزراً أخرى ، ويعني الارخبيل مجموعة من الجزر بما في ذلك أجزاء من الجزر والمياه الداخلة بينها والمعالم الطبيعية الأخرى.

[2] المادة (١) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٥٨ . والمادة (٢) من نفس الاتفاقية لعام ١٩٨٢.

[3] ينظر:. إبراهيم احمد شلبي ، مبادئ القانون الدولي العام ، الدار الجامعية ، القاهرة ، سنة ١٩٨٦، ص ١٥٦.

أما الأهمية الصحية فتبدو واضحة كحزام امان بحيث يمكن منع السفن القادمة من بلاد ينتشر فيها وباء معين من الدخول إلى موانئ الدولة الساحلية أو على فرز الحالات المرضية واستبعادها والسماح لغيرها بالدخول.[1] وان السؤال الذي يطرح هنا هو كيف يتم قياس البحر الإقليمي ؟

في الماضي كانت تؤخذ خطوط الأساس من هذه النقطة ثم يرسم خط داخل البحر موزاى للشاطى يتعرج معه دخول وخروجا وبروزا ثم يقاس من هذا الخط عرض البحر الإقليمي ١٢ ميل بحري مثلا والمساحة البحرية المحصورة بين الشاطئ وهذا الخط تعتبر هي البحر الإقليمي.[2] وقد اخذ بذلك أيضا القانون العراقي حيث جاء البيان الخاص بالحكومة العراقية سنة ١٩٥٨ بالاهذ بمبدأ ١٢ ميلاً بحرياً للبحر الإقليمي واعتبرت سيادة العراق كاملة تنتد الى مياه العراق الإقليمية وفضائه الجوي وقاع تلك المياه ، وورد ذلك ايضاً في قانون تحديد المياه الإقليمية العراقية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٨.

الفرع الثاني
تميز البحر الإقليمي عما يشابه من المفاهيم

يختلف البحر الإقليمي عن بعض المفاهيم المشابهة له مثل المياه الداخلية والجرف القاري .

اولاً :. تميز البحر الاقيمي عن المياه الداخلية .

يعترف القانون الدولي اليوم بشكل عام بثلاثك اقسام من مياه الأرض وعي الميته الداخلية والبحر الإقليمي واعالي البحار . وتتمثل المياه الداخلية بجميع المناطق المائية المالحة والعذبة التي تقع داخل خط الأساس للبحر الإقليمي .[3]

وقد ورد في الفقرة الأولى من المادة الثامنة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة ١٩٨٢ ما يلي ((تشكل المياه الواقعة على الجانب المواجه للبر من خط الأساس في البحر الإقليمي جزءا من المياه الداخلية للدولة)).

من النص أعلاه نجد ان المياه الداخلية تشمل المياه المحصورة بين اليابسة وخطوط قياس البحر الإقليمي العادية الموازية للشاطئ عند حد أدى لأنحسار الجزر . وكذلك المياه المخصورة بين اليابسة وخطوط الأساس المستقيمة المستخدمة وفقاً للقراعد المذكورة في الاتفاقية ، وبناءاً على ذلك نجد انها تشمل الموانئ والخلجان ومصاب الأنهار .

وتختلف المياه الداخلية عن البحر الإقليمي في كونها

١ .تكون جزء من ارض الدولة من الناحية القانونية في حين ان البحر الإقليمي يتكون من حزام حر يتاخم الدولة الساحلية وقد تقع ضمنه كذلك بعض الخلجان والمضايق .

٢ . ان السفن الأجنبية تتمتع في البحر الإقليمي بحق المرور البرئ ، بينما لاتملك مثل هذا الحق في المياه الداخلية

. ٣ .ان للدولة الحق في تشريع الاحكام للمياه الداخلية التي تختلف عن الاحكام في البحرالإقليمي ،فيما يتعلق بأختصاصها الإقليمي .

٤ .ان بعض الخلجان يمر خط الأساس في مداخلها كما يقع منها ضمن خط الأساس من جهة البحر يعد بحراً اقليمياً ومن جهة البر يعد مياهاً داخلية [4].

---

[1] ينظر:. الغنيمي، محمد طلعت الغنيمي الوسيط الوسيط في قانون الاسلام منشأة المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٧٥، ص ٧٧٣.

[2] http://www.un.org/Depts/los/convention_agreements/texts/unclos/part2.htm

[3] https://scholar.smu.edu/jalc/vol36/iss1/5

[4] محاضرات في الجامعة المستنصرية على الموقع الالكتروني
https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/7/7_2019_05_23!10_02_18_AM.docx

ثانيا:. تميز البحر الإقليمي عن الجرف القاري

نصت الفقرة الأولى من المادة (٧٦) من الاتفاقية في تعريفها للجرف القاري على ما يلي: ((يشمل الجرف القاري لأي دولة ساحلية قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء بحرها الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري حتى الطرف الخارج للحافة القارية، أو إلى مسافة (٢٠٠) ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض بحرها الإقليمي إذا لم يكن الطرف الخارجي للحافة القارية يمتد إلى تلك المسافة))

من النص أعلاه نجد ان الجرف القاري هو الامتداد الطبيعي لليابسة داخل البحار والمحيطات، وهو بالنسبة لأي دولة ساحلية قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء البحر الإقليمي. وللدولة الساحلية حقوق سيادية على جرفها القاري وتستفيد من موارده الطبيعية غير الحية كالنفط والغاز والمعادن .

وان الفرق بينه وبين البحر الإقليمي من خلال مساحة البحر الإقليمي محددة ب١٢ ميل بحري في حين ان الجرف القاري يكون بمسافة ٢٠٠ ميل عن اليابسة حيث انه يشمل البحر الإقليمي بالمساحة

المبحث الثاني
حقوق وواجبات الدول المطلة على البحر الإقليمي

والمشاكل الدولية التي تواجهها هذه الدول

في هذا المبحث سوف نتحدث عن

حقوق وواجبات الدولة الساحلية المطلة على البحر الإقليمي والمشاكل التي تتعرض لها هذه الدول حيث أ نأخذ العراق نموذجا لهذه المشاكل حيث سنتناول في المطلب الأول (حقوق وواجبات الدول الساحلية المطلة على البحر الإقليمي)، وفي المطلب الثاني (المشاكل الدولية التي تواجه هذه الدول).

المطلب الاول / حقوق وواجبات الدول المطلة على البحر الإقليمي

تتنوع مناطق الملاحة الدولية البحرية بين مياه داخلية وإقليمية، ومنطقة المرور البري، إلى جانب المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، وبإمكان الدولة الساحلية استغلال تلك المناطق بحسب ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتهااتفاقية **جامايكا** ، دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٤. حسمتها اتفاقية جامايكا لعام ١٩٨٢ بتوضيح أن "لكل دولة الحق في أن تحدد عرض بحرها الإقليمي بمسافة لا تتجاوز ١٢ ميلا بحريا بدءا من خطوط الأساس المقررة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية".

حيث إن من حق كل دولة ممارسة سيادتها على مجالها الإقليمي البحري، ابتداء من الأعمال الشرطية، وتحديد المراسم البحرية التي يجب على السفن البحرية اتباعها، وتنظيم الملاحة والتجارة داخلها.

وتمتد السيادة إلى قاع البحر، حيث بإمكان الدولة الاستفادة مما يضمه قاع البحر واستغلاله. ونصت اتفاقية ١٩٨٢ على أن سيادة الدولة تمتد إلى "النطاق الجوي الذي يعلو البحر الإقليمي وكذا قاع هذا البحر وما تحته من طبقات". كذلك نصت المادة (٢٥) من اتفاقيك الأمم المتحدة لقانون البحار على ان ((للدولة الساحلية أن تتخذ في بحرها الإقليمي الخطوات اللازمة لمنع أي مرور لا يكون بريئا.
٢ - في حالة السفن المتوجهة إلى المياه الداخلية أو التي تريد التوقف في مرفق مينائي خارج المياه الداخلية، للدولة الساحلية الحق أيضا في اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع أي خرق للشروط التي يخضع لها دخول تلك السفن إلى المياه الداخلية أو توقفها في المرافق المينائية. ٣.

للدولة الساحلية أن توقف مؤقتا، دون تمييز قانونا أو فعلا بين السفن الأجنبية، العمل بالمرور البرئ للسفن الأجنبية في

قطاعات محددة من بحرها الإقليمي إذا كان هذا الإيقاف ضروريا لحماية أمن تلك الدولة، بما في ذلك المناورات بالأسلحة. ولا يبدأ نفاذ هذا الإيقاف إلا بعد أن يعلن عنه الإعلان الواجب)).

ثانياً :. واجبات الدول المطلة على البحر الإقليمي

تنص المادة (٢٤) من قانون منظمة الأمم المتحدة لقانون البحار على ((لا تعيق الدولة الساحلية المرور البرئ للسفن الأجنبية عبر بحرها الإقليمي إلا وفقا لهذه الاتفاقية. وتمتنع بصورة خاصة،

في تطبيقها لهذه الاتفاقية أو لأي من القوانين أو الأنظمة المعتمدة طبقا لهذه الاتفاقية، عما يلي:

(أ) فرض شروط على السفن الأجنبية يكون أثرها العملي إنكار حق المرور البريء على تلك السفن أو الإخلال به؛

(ب) أو التمييز قانونا أو فعلا ضد سفن أي دولة أو

ضد السفن التي تحمل بضائع إلى أي دولة أو منها أو لحسابها . ٢ - تعلن الدولة الساحلية الإعلان المناسب عن أي خطر على الملاحة تعلم بوجوده داخل بحرها الإقليمي.))

المطلب الثاني

المشاكل الدولية التي تواجهها الدول المطلة على البحر الإقليمي

للبحر الإقليمي أهمية في تفعيل وتنشيط حركة الملاحة البحرية المشاكل الدولية لكنه قد يتعرض الى العديد من المشاكل المتنوعة والمعقدة ، وتتأثر بعوامل متعددة مثل الحدود البحرية، والموارد البحرية، والأمان البحري، والنزاعات الإقليمية. إليك بعض المشاكل الدولية الشائعة في البحر الإقليمي:

١. **الحدود البحرية والترتيب الجغرافي:**

- الخلافات حول تحديد الحدود البحرية بين الدول المجاورة يمكن أن تؤدي إلى التوترات والنزاعات. يمكن أن يكون هناك خصومات حول المسافات والمناطق البحرية الاقتصادية الخاصة.

٢. **الموارد البحرية:**

- التنافس على استغلال الموارد الطبيعية في المياه الإقليمية يمكن أن يؤدي إلى تصاعد التوترات، خاصةً إذا كانت هناك ثروات طبيعية مهمة مثل النفط والغاز.

٣. **الأمان البحري:**

- التهديدات للأمان البحري، مثل القرصنة والتصعيد العسكري، تمثل تحديات كبيرة لحرية الملاحة والتجارة البحرية في المياه الإقليمية[١] .

١.ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية ، ايناس محمد راضي - جامعة بغداد ، بحث منشور في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦ .

٤. **التلوث البحري:**
- التفاوت في المعايير البيئية والتشريعات بين الدول قد يؤدي إلى التلوث البحري، مما يؤثر على البيئة البحرية والحياة البحرية.

٥. **النزاعات الإقليمية:**
- التوترات السياسية والنزاعات الإقليمية بين الدول قد تنعكس على المياه الإقليمية وتزيد من حدة التوترات في المنطقة.

٦. **قضايا الأمان الاقتصادي:**
- توجد قضايا اقتصادية مثل تنظيم الصيد والاستخدام المستدام للموارد البحرية، وهي قضايا قد تؤدي إلى توترات بين الدول المعنية.

٧. **الحوادث البحرية:**
- الحوادث البحرية مثل تسرب النفط وحوادث السفن يمكن أن تسبب تلوثًا بيئيًا وتشكل تحديات للتعامل الدولي[١].

حل هذه المشاكل يتطلب التعاون الدولي، وقدرة الدول على التفاوض والالتزام باتفاقيات دولية تهدف إلى حل النزاعات وضمان استخدام الموارد بشكل مستدام وفعّال.
وتواجه العديد من الدول تحديات دولية في مياهها الإقليمية، والعراق ليس استثناءً. فحسب رأينا المتواضع نجد بعض المشاكل الدولية التي قد تواجه العراق في البحر الإقليمي ومنها :.

النزاعات الحدودية:

قد تنشأ نزاعات حدودية مع الدول المجاورة بسبب تفاوت وجهات النظر حول المرافئ البحرية والمناطق الاقتصادية الخاصة بها.
أمان الممرات المائية:

تأثير الأمان المائي وسلامة الممرات المائية في المياه الإقليمية يمكن أن يكون مصدر قلق، خاصة إذا كان هناك تصاعد للأنشطة العسكرية أو ازدياد للقرصنة في المنطقة.
التلوث البحري:

---

١. محمد راشد ناصر النعيمي ، رسالة ماجستير مشاكل قياس البحر الاقليمي الكويتي في ضوء القانون الدولي ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٠ ، ص ٥٧،٥٨.

قد يواجه العراق تحديات في مجال التلوث البحري نتيجة للأنشطة البشرية والصناعية في المنطقة، مما يؤثر على البيئة البحرية والثروة السمكية.

الصيد غير المشروع:

يمكن أن يكون هناك تحديات في مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه، مما يؤثر على استدامة الموارد البحرية.

التعاون الإقليمي:

يمكن أن يكون التحدي الرئيسي هو تحقيق التعاون الإقليمي بين الدول المجاورة لضمان استخدام مستدام للموارد البحرية وحل النزاعات بشكل سلمي.

التأثيرات البيئية:

قد تتسبب الأنشطة الصناعية والنقل البحري في التأثيرات البيئية، مثل تسرب النفط والتلوث البحري، مما يتطلب إدارة فعّالة وتعاون دولي.

تأثير التغيرات المناخية:

يمكن أن تؤثر التغيرات المناخية على المياه الإقليمية، مما يتطلب استعداداً وتكاملاً في التعامل مع تلك التحديات.

في مواجهة هذه التحديات، يلزم العراق التعاون مع الدول المجاورة، واللجوء إلى القوانين والمعاهدات الدولية للتعامل بشكل فعّال مع القضايا البحرية والاقتصادية في المنطقة.

تاريخياً، كانت هناك عدة نزاعات بين العراق والكويت بخصوص منطقة شط العرب والحدود البحرية المشتركة. أحد أهم النقاط التي أثارت النزاعات كانت السيطرة على مصب نهري الفرات والدجلة في شط العرب، والتي تمتلك أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة.[1]

واحدة من المحطات الهامة في هذا الصدد كانت الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، الذي أدى إلى اندلاع الحرب الخليجية الثانية. سُحب العراق في أعقاب تحالف دولي لتحرير الكويت، وتم إعادة الحدود إلى وضعها الطبيعي.

---

١. لطفي جعفر فرج ،الملك غازي ، مكتبة اليقضة العربية بغداد ،١٩٨٧،ص٢٢٢-٢٢٣.
بعد نهاية الحرب، تم إقامة منطقة طوفان المحايدة في شط العرب، حيث تم تعيين هذه المنطقة كمنطقة ديميليتاريزيه، وتم تحديد الحدود بين العراق والكويت. وقعت الحكومتان على اتفاقية في عام ١٩٩٣ تؤكد الحدود وتحدد قضايا المياه البحرية.

مع ذلك، لا تزال هناك بعض القضايا العالقة بين البلدين، مثل الخلاف حول جزيرة بوبيان وبعض المسائل البحرية الأخرى. تتطلب حل هذه القضايا التفاوض والحوار بين العراق والكويت، وقد تستفيد البلدين من تعزيز التعاون الثنائي لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

فمثلا في الآونة الأخيرة سمعنا بتجاوز الكويت على حصة اكبر من ميناء ام قصر بصورة تتعارض مع الافاق المستقبلية لهذا الميناء لما له دور وأهمية بين الموانئ العراقية
فمنذ القديم يعاني ميناء أم قصر من بعض المشكلات وهذه تشكل عقبة أساسية بمختلف النشاطات اذ لا تتناسب الإمكانيات الموجودة في الميناء مع التطورات التي تحصل في بعض أساطيل النقل البحري ووسائل نقلها بالسفن والحاويات التي تتطلب خدمات تسمى الخدمات المينائية وهذه الخدمات متطورة من حيث اداءها والكفاءة العالية للعمال والأنظمة الإلكترونية والرافعات التي خصصت الحديثة والسريعة لأداء عملها إذ لم يعد الميناء مصدرا لجذب السفن
السفن الحديثة وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا البحث إلى ضرورة إجراء عمليات شاملة لمختلف نواحي الميناء لكي نستطيع تلبية حاجات السفن الحديثة إذ لم يعد لدينا قيود وطنية تجبر الناقلين الأجانب على التعامل مع الميناء إذ أن الأجانب يبحثون عن الميناء الكفوء الذي يحقق لهم مصلحة اقتصادية ولذلك إذا تم رفع كفاءة ميناء أم قصر بما يتناسب مع متطلبات النقل سيساعد على رفع كفاءة النشاط الاقتصادي كيفية رفع النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الحركة التجارية وفي ذلك يستطيع تحقيق إيرادات ميناءية متطورة إذ تتبين الجدوى الاقتصادية جراء تفعيل ميناء بما يتواكب مع التطورات
ان العراق والكويت محكومان بالاتصاق جغرافي وحدث نتيجة هذا نزاع منذ زمن قديم تعددت فصوله وروايته للدولتين وكلما يتغير رئيس دولة بالنسبة للعراق والكويت تتغير العلاقات بينهما وتكون مرات تعاون بين الطرفين ومرات صراع ونزاع لذا دخلنا لكي نعرف أو نحاول على أهم الأحداث النزاع العراقي الكويتي ابتداءا من الصراع البريطاني العثماني حول الكويت وصولا إلى غزو العراق الكويت في شهر آب ١٩٩٠ اذ نحاول نبحث الصراع البريطاني والعثماني على النزاع العراقي والكويتي في العهد الملكي
وبحثنا الآخر في هذا النزاع في العهد الجمهوري
نبحث عن تأسيس مدينه الكويت تأسست في القرن الثامن عشر ١٧١٦

---

١. دليل الخليج الجزء الاول السفر التاريخي ٤٩٩ وشركة الربيعان للنشر والتوزيع ١٩٨١ ص٢١الى ص٢٢.

كانت آنذاك الكويت مجرد مستوطنة عربية أشبه بالقلعة الصغيرة تسكنها قبيلة عربية وبالنسبة لعلاقة الدولة العثمانية بالكويت سنه ١٥٤٦ في زمن خضوع البصرة في تلك السنة من الاحتلال العثماني اذا كانت البصرة ترتبط بعلاقات تجارية وجغرافية مع الكويت وان سكان الكويت من ال صباح لم يحصلو على مناصب لتأمين مركزهم عن طريق الاعتراف بشيء من الولاية للسلطان العثماني إذ كانت السيادة للسلطان العثماني آنذاك[١]

هي البداية الحقيقية لعملية استئصال الكويت من الجسد العراقي وبمشرط بريطاني

حدث تبادل رسائل بين البريطانييان آنذاك كان واحد بالعراق واحد بالكويت سنة ١٩٢٣ وكان مضمون الرسائل تحديد الحدود بين العراق والكويت والتي حددتها اتفاقية عام ١٩١٣/م

إذ أن بريطانيا في ذلك الوقت لم تجد أي صعوبة في ترسيم الحدود بين البلدين لأنهما كان خاضعا للاحتلال البريطاني

فوافقت حكومه العراق في ذلك الوقت المتمثلة بزعامة نوري السعيد في سنة ١٩٣٢ ومن جانب الكويت وافق الشيخ احمد الجابر عليها في سنة ١٩٣٢ [٢]

لكن حكومة العراق تراجعت بقبول ترسيم الحدود مع الكويت بعد أن جاء الملك غازي وأصبح رئيسا لحكومة العراق إذ أن الزعيم الملك غازي طالب ضم الكويت تجاه العراق وفي سنه ١٩٣٨ دعى الملك غازي

إلى تأييد مطالبه بضم الكويت إلى العراق كونها ارض عراقية وان العراق وريث الحكومة العثمانية وله حق التصرف في امتلاك الكويت لأن البريطانيين هم الذين سلبو الكويت من العراق عندما كان مستعمرا

1-خالد يحيى احمد الجبوري الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر الكلمة للنشر بغداد 1991ص12

2-وليد حمدي الأعظمي الكويت في الوثائق البريطانيه(1752-1960) دار رياض الريس لندن 1991,ص121

لاقت دعوى الملك غازي تأييد من قبل المجلس التشريعي الكويتي

الا أن الشيخ احمد الجابر رفض الطلب لأنه كان تابع للحكومه البريطانيه وعلى إثر ذلك حدثت احتجاجات ومظاهرات وأعمال عنف وقامت السلطات البريطانية بالاعدام قائد المظاهرات محمد المونيس وعلى إثر ذلك هربو البقية إلى العراق . وفي سنة ١٩٣٨ خرجت مظاهرات مؤيدة لطلب الملك غازي بضم الكويت للعراق وفي ضوء هذه المظاهرات رفع العلم العراقي وكانت الفتات تحمل العراق جزء من الكويت وشهد الموقف العراقي من ضم الكويت للعراق تراجع بسنه ١٩٣٨ [١]

شهدت ١٩٨١-١٩٨٢ توقفت الحركة التجارية بسبب الحرب العراقية الإيرانية في ميناء أم قصر وفي عام ١٩٨٠-١٩٩٠ زاول الميناء نشاطه بعد ذلك وفي ١٩٩٠الى ١٩٩٢ توقف بشكل تام عندما فرض الحصار الاقتصادي على العراق زاول الميناء نشاطه بشكل محدود ١٩٩٣-١٩٩٦ وفي عام ١٩٩٧ بدأت حركة التجارة بالميناء تزدهر بسبب قرار الأمم المتحدة الذي سمح للعراق بااستيراد جزء من المواد الغذائية [٢]

أما في هذا الوقت بعد رفع العقوبات الاقتصادية أصبح الاعتماد كامل على ميناء المعقل إذ أن هذا الميناء لايصلح للملاحة البحرية وحتى السفن بما تسمى السفن الجيل الاول بسبب ترسبات طينية الموجودة في شط العرب [٣]

---

١ .نجاة عبد القادر ، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٣٩، منشورات جامعة جامعة الكويت ، وزارة النقل والمواصلات الشركة العامة لموانئ العراق قسم التخطيط والمتابعة ، ص١٤٧-ص١٧٠.

وايضاً المصدر نفسه ، ص١٧٦-ص١٨٠

وايضاًالمصدر نفسه من ١٨٠-١٨٥

٢ . اروى هاشم عبد الحسن مشكلة الحدود العربية في منطقة الخليج العربي كلية العلوم السياسة في سنه ١٩٩٦ص ١١٤-ص١١٥

٣ . د .اسماعيل محمد الزيود والدكتورة فاطمة سليم قضايا معاصرة دار الكنوز للمعرفة عمان سنة ٢٠١٢ ص ١٣٧

فحسب رأينا المتواضع نجد ان بأن ميناء أم قصر الحالي لا يتناسب عمله في الوقت الحاضر مع بعض إمكانيات الدول المتطورة المجاورة من أكثر النواحي ولايمكن للتجارة العراقية أن استفاد منه استفادة جيدة وذلك لاسباب منها

من ذلك الأسباب

اولا- تكدس السفن والبضائع في الارصفة وعدم إمكانية دخول سفن كبرى والسبب هو مستوى عمق المياه والتي تبلغ ٩ متر

والمطلوب في نظرنا زيادة عمق المياه حتى تستطيع السفن الكبيرة الدخول للميناء إظافة إلى زيادة عدد الأرصفة ويجب أن تكون هناك محطة حاويات متكاملة

ثانيا - ومن الجهة الإدارية اسناد وتشغيل محطة الحاويات في الميناء بعد إنشاءها وتشغيلها يجب أن تعطى إلى شركات متخصصة من القطاع الخاص مع بقاء حق الملكية للدولة وذلك عن طريق عقد اتفاقيات إدارية أو ايجار لمدة طويلة اذا اتخذنا هذا الإجراء سيخفف التكاليف الاستثمارية عن الدولة

ثالثا - إشراف مباشر من قبل الحكومة على عملية التخصيص ووضع برامج لتدريب العمال ورفع مستوياتهم وذلك عن طريق أنشاء معهد يتخصص في الموانئ واجبه يتاهيل العاملين الذين يعملون في الموانئ

رابعا - يجب استخدام نظام تبادل الكتروني بين الكمارك والمخازن والشركة بما يكفل السرعة في إنجاز المعاملات لكي نقضي على اسأليب التعامل الغير مشروع بين الموظفين والعملاء

خامسا - يجب التنسيق والاستفادة من مهارات الدول التي حققت تطورات واضحة وخاصة الدول العربية

خاتمة:

من خلال دراستنا وبحثنا حاولنا التطرق للملاحة البحرية ، من جانب نظامها القانوني حيث أن لها أهمية بالغة للجماعة الدولية باعتبارها اهم مجالات النشاط البشري نفعا . فهي الى جانب تسهيلها لانتقال الأشخاص من مكان إلى آخر وتداول السلع بشتى أنواعها واختلاف أحجامها بين دول العالم المتعددة كما أنها تساهم في استغلال ثروات البحار

وبعد أن انتهينا من دراسة بحثنا ب(حقوق الدول في البحر الإقليمي العراق نموذجا) قد توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي

الاستنتاجات

١. تعد المياه واستعمالاتها من المشاكل الجوهرية والحيوية للأمن الغذائي في الوقت الحاضر لجميع البلدان وشعوب العالم وخاصتا الدول المتشاطءة التي لها دور وتأثير على أمنها الماءي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي -كان للسياسة الماءية تأثير كبير على انخفاض الواردات من المياه للنهرين وبالتالي سيكون

-٢. عدم وجود مركز حقيقي للدراسات والبحوث في مجال الموانئ وسبل تطويرها لمواكبة ماهي عليه عالميا الآن

٣.. استخدام الطرق التقليدي في إدارة معاملات الميناء ، والتي هي بعيدة عن استخدام الحاسوب الالكتروني الا في الحفظ النهائي .لذا توجد حاجة إلى تطوير إمكانيات الشركة العامة لموانى العراق ودراسة سبل الارتقاء بأداء ها لتكون قادرة على إدارة الموانئ بشكل أفضل وتكون قادرة على منافسة الموانى الأخرى وخاصة في الدول الأقطار القربية والمجاورة

٤. مستوى كفاءات اليد العاملة في الميناء ، ولاسيماء وان الأجهزة الإلكترونية الحديثة هي سمة الموانى المتقدمة الأمر الذي يتطلب تهيئة كوادر ذات تأهيل علمي كفوء

٥.-منافسة موانى والاقطار المجاورة والدول القريبة ، كما أن العديد من دواءر الدولة وتجار القطاع الخاص بدأ يستخدم الموانئ السورية والأردنية لاستيراد بضاعهم من دول اوربا وامريكا وان هذا قد يوثر سلبا على كميات البضائع التي تستقبلها الموانى العراقية لعدة أسباب منها الفرق في نوع واسعار الخدمات وكلف النقل البري ، والوضع الأمني وغيرها من الأمور الآخرى والتي يجب دراستها وملاقتها

التوصيات

١.لعمل بمبدأ المصالح المتبادلة بين الدول وذلك ببيع النفط إلى الدول المجاورة بااسعار تفضيلية مقابل تزويد العراق بالماء لحل مشكله المياه

٢. تكثيف اللقاءات مع مسؤلية دول المجاورة لزيادة نسبه التعاون في الميناء
٣. الاستخدام الأمثل للمياه في حوض النهر وفقا للغراض الاجتماعية والاقتصادية
٤. تتولى وزارتي الموارد المائية والإعلام الجهات الحكومية التركيز إعلاميا على المياه وطرق الاستفادة منها
٥. العمل على تحقيق التعاون بين العراق والكويت والعمل على إقامة علاقات وثيقة ومتينة لإقامة اتفاقيات هدفها تحقيق تحديد لكميات المياه الموارد للعراق وتحقيق الاستعمال الأمثل والعادل للمياه.

المصادر والهوامش

١. وعرفت اتفاقية الأمم المتحدة للبحار المياه الارخبيلية بأنها (التي تتكون من أرخبيل واخد او اكثر وقد تضم جزراً أخرى ، ويعني الارخبيل مجموعة من الجزر بما في ذلك أجزاء من الجزر والمياه الداخلة بينها والمعالم الطبيعية الأخرى.
٢. المادة (١) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٥٨ . والمادة (٢) من نفس الاتفاقية لعام ١٩٨٢.
٣. ينظر:. إبراهيم احمد شلبي ، مبادئ القانون الدولي العام ، الدار الجامعية ، القاهرة ، سنة ١٩٨٦، ص ١٥٦.
٤. ينظر:. الغنيمي، محمد طلعت الغنيمي الوسيط الوسيط في قانون الاسلام منشأة المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٧٥، ص ٧٧٣
٥. محاضرات في الجامعة المستنصرية على الموقع الالكتروني https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/7/7_2019_05_23!10_02_18_A
٦. ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية ، ايناس محمد راضي - جامعة بغداد ، بحث منشور في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٦ .

٧. محمد راشد ناصر النعيمي ، رسالة ماجستير مشاكل قياس البحر الاقليمي الكويتي في ضوء القانون الدولي ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٠ ، ص ٥٨،٥٧.
٨. لطفي جعفر فرج ،الملك غازي ، مكتبة اليقضة العربية بغداد ،١٩٨٧،ص٢٢٢-٢٢٣
٩. دليل الخليج الجزء الاول السفر التاريخي ٤٩٩ وشركة الربيعان للنشر والتوزيع ١٩٨١ ص٢١الى ص٢٢.

١٠.خالد يحيى احمد الجبوري الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر الكلمة للنشر بغداد 1991 ص12
١١.وليد حمدي الأعظمي الكويت في الوثائق البريطانيه(1752-1960) دار رياض الريس لندن,1991 ص121
١٢..نجاة عبد القادر ، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ – ١٩٣٩، منشورات جامعة جامعة الكويت ، وزارة النقل والمواصلات الشركة العامة لموانئ العراق قسم التخطيط والمتابعة ، ص١٤٧-ص١٧٠.
١٣.وايضاً المصدر نفسه ، ص١٧٦-ص١٨٠
١٤.وايضاًالمصدر نفسه من ١٨٠-١٨٥

١٥.اروى هاشم عبد الحسن مشكلة الحدود العربية في منطقة الخليج العربي كلية العلوم السياسة في سنه ١٩٩٦ص ١١٤-ص١١٥
١٦.د .اسماعيل محمد الزيود والدكتورة فاطمة سليم قضايا معاصرة دار الكنوز للمعرفة عمان سنة ٢٠١٢ ص ١٣٧